مبالغ طائلة تصرف على تشخيص الأمراض السرطانية خارج البلاد

الرقابة الوطنية: العقوبات الدولية لم تحظر استيراد الأجهزة والمواد الطبية المشعة

□بغداد / دعاء آزاد

ينفق العراق نحو 1000 دولار لفحص وتشخيص نوع الإصابة السرطانية لكل مريض يتم إيفاده إلى دول الجوار، بسبب افتقار مراكز الطب النووي العراقية لجهاز (البيت سيتي) الممنوع دخوله البلاد وفقا للبند السابع، هذا ما أكدته مصادر في مستشفى الإشعاع والطب النووي ووزارة الصحة.

اطفال مصابون بالسرطان/ تصوير محمد رؤوف

لكن دائرة الرقابة الوطنية التابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا، تنفي ذلك، وتؤكد أن قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بحظر استيراد العراق للمواد المشعة قد ألغيت منذ العام ٢٠١٠ وبالإمكان استيراد أي مادة الآن.

وبين ما تؤكده وزارة الصحة ومؤسساتها المعنية بالعلاج الأمراض السرطانية، وما تنفيه وزارة العلوم والتكنولوجيا، يتكبد العراق منذ عامين خسائر مالية فادحة فضلا عن المعاناة المريرة لمرضى السرطان.وفي وقت سابق شكا منتسبون ومرضى التقتهم "المدى" في مستشفى الإشعاع والطب النووي المتخصص بعلاج الأمراض السرطانية من عدم امتلاك هذا الجهاز (البيت سيتي)، عازين السبب إلى البند السابع حظر على العراق استيراده.

إلا أن مصدرا في دائرة الرقابة الوطنية بوزارة العلوم، فضل عدم ذكر اسمه، أكد لـ"المدى" أن حظر استيراد الأجهزة والمواد المواد المشعة ألغيت منذ العام ٢٠١٠، "إلا أن بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة تضع ضمن سياستها التجارية منع تصدير المواد المشعة إلى العراق وتلزم شركاتها بذلك".

ودعا المؤسسات العراقية التي تستورد المواد المشعة أو الأجهزة التي تعتمد على هذه المواد إلى عدم شرائها من تلك البلدان إذ توجد بدائل لها ذات مواصفات عالية جدا في دول أخرى.

وذكر المصدر أن معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي وقع عليها العراق تشمل جزءا منها المواد المشعة ذات الاستخدام المزدوج، بمعنى أن هناك مواد تستخدم لأغراض علاجية وبحوث علمية وفي الوقت نفسه تدخل في صناعة الأسلحة، مؤكدا أن "دائرة الرقابة الوطنية تقوم بتحديد كمية هذه المواد والاستخدام النهائي لها، وهذا ما أسهم بكسب ثقة المجتمع الدولي ورفع الحظر عن العراق".

المصدر أبدى استغرابه من عدم معرفة وزارة الصحة بقرار رفع الحظر عن هذه المواد والأجهزة، لافتا إلى أن "وزارة الصحة قدمت في وقت سابق طلبا إلى دائرته لاستيراد جهاز (البيت سيتي)، وقد أبلغناهم في حينها أن مجلس الأمن الدولي رفع الحظر عن جميع مواد وأجهزة الطب النووي، فضلا عن أن هذا الجهاز لا يدخل ضمن قائمة الأجهزة المحظور استيرادها.ووضع العراق تحت طائلة البند السابع عام ١٩٩٠ بعد اجتياح الكويت، ويقسم البند السابع إلى جزأين، الأول قرار ٦٦١ الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية، والثاني هو قرار ٦٧٨ الذي يقضي بنزع أسلحة الدمار الشامل، ومنع استيراد أية مواد أو أجهزة تدخل في تصنيع هذه الأسلحة.

وشكلت على إثر ذلك لجان التفتيش الدولية التي تولت تفتيش البلاد بحثا عن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الإشراف على جميع المواد والأجهزة المستوردة من قبل العراق للتأكيد من عدم دخول أية تقنيات يمكن استخدامها في تصنيع تلك الأسلحة، باستثناء المواد المشعة المستخدمة للأغراض الطبية والزراعية.

وكان الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور زياد طارق قد وعد "المدى" بتزويدها بقائمة الأجهزة الطبية الممنوعة من الاستيراد بسبب البند السابع، إلا أنه وبالرغم من الاتصال به هاتفيا عدة مرات لم يرد على الاتصالات.كما لم يبد المكتب الإعلامي لمستشفى الإشعاع والطب النووي تعاونا، عند معاودة الاتصال بهم لحصول على تصريح من المسؤولين في المستشفى بخصوص ما صرحت به دائرة الرقابة الوطنية بوزارة العلوم والتكنولوجيا.

وكانت الطبيبة رجاء العطار من مستشفى الإشعاع والطب النووي، قد أكدت لـ"المدى" في لقاء سابق أن "مراكز الطب النووي تفتقر لجهاز (البيت سيتي)، ونحن نحاول الحصول عليه منذ ١٠ سنوات لكن دون جدوى"، عازية سبب ذلك إلى أن هذا الجهاز "يتطلب وجود مفاعل نووي صغير لكي يولد المواد المشعة، مثل مادة السايتوترون، ولذلك لا يمكن الحصول عليه لحين خروج العراق من طائلة البند السابع".

واختتمت العطار حديثها بالقول: إن الدولة وبسبب عدم توفر هذا الجهاز تضطر إلى إرسال المرضى خارج البلاد لفحصهم بهذا الجهاز وتشخيص حالة كل منهم، وهو ما يكلف نحو ١٠٠٠ دولار للمريض الواحد.

ما زال الأمر أشبه بالسر

بحيرة الحبانية تفقد أحياءها المائية وتصيب الصيادين بالأمراض

□ بغداد / المدى

كشف مجلس محافظة الأنبار عن نفوق أعداد كبيرة من الأحياء المائية في بحيرة الحبانية، محذرا من كارثة بيئية غير مسبوقة، فيما دعت مديرية بيئة المحافظة الحكومة الاتحادية إلى التدخل كون البحيرة تمثل الاحتياط المائي الأكبر، أكدت أن المشكلة طالت بحيرة الثرثار.ونقلت وكالة "السومرية نيوز" عن رئيس مجلس محافظة الأنبار وكالة سعدون الشعلان قوله: إن "كميات مخيفة من الأحياء البحرية في بحيرة الحبانية نفقت خلال الأيام الماضية ولا تزال الأسباب الحقيقية مجهولة".

وحذر أن "الظاهرة تنذر بكارثة بيئية كبيرة غير مسبوقة تتعدى موت كائنات بحرية"، عازيا السبب إلى "الصيد الجائر واستخدام السموم والمتفجرات وعدم وصول حصة العراق المائية المعتمدة بالكامل من تركيا"، مبينا أن "تلك الأسباب قد تكون واقعية لكنها ليست كل الأسباب التي أدت إلى الكارثة".

وأشار الشعلان إلى أن "الإجراءات الحكومية في بغداد لا ترقى حتى الآن إلى مستوى المشكلة، كما أن إمكانيات المحافظة محدودة في هذا المجال"، لافتا إلى أن "المحافظة فاتحت وزارات البيئة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والداخلية فضلا عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء ودائرة الثروة السمكية بشأن الموضوع دون أن نتلقى استجابة سريعة للموضوع".

من جانبه، قال المتحدث باسم محافظة الأنبار محمد فتحي حنتوش: إن "الكارثة البيئية واضحة للعيان"، مشيرا إلى أن "المحافظة اضطرت لإرسال عينات من مياه البحيرة إلى بغداد لعدم امتلاكها أجهزة فحص دقيقة".

وأوضح حنتوش أن "المحافظة ما زالت ننتظر نتائج الفحص من بغداد"، داعيا "الحكومة الاتحادية إلى سرعة التدخل كون بحيرة الحبانية تمثل احتياط العراق المائي الأكبر".

فيما نبه معاون مدير بيئة الأنبار قيس أحمد إلى أن "المشكلة لا تنحصر في بحيرة الحبانية لوحدها، بل تتجاوزها إلى بحيرة الثرثار أيضاً"، موضحا أن "مديرية بيئة الأنبار شكلت لجنة خاصة من البيئة والزراعة والصحة وجامعة الأنبار لفحص ومعاينة المياه ميدانياً".

وأفاد أحمد بأن "فحص اللجنة بين وجود تلوث أدى إلى نفوق كميات كبيرة من الأسماك والطيور والكائنات البحرية الأخرى كالروبيان والشندلان والمحار وغيرها".

بدوره قال الطبيب البيطري عبد الله الدليمي، وهو من المتابعين للموضوع: إن "هناك ارتفاعاً كبيراً في نسبة الفسفور بمياه البحيرة"، مشيرا إلى أن "ذلك يبدو جلياً من لون البحيرة وتلف أنسجة الأحياء النافقة".

وأضاف الدليمي أن "هذه المشكلة لا تعتبر ظاهرة عابرة بل كارثة يجب الوقوف عندها قبل تحول بحيرة الحبانية إلى بحر ميت ثاني داخل العراق"، مبينا أن "هناك شكوك بدخول نهر الفرات إلى العراق محملاً بسموم من تركيا، قد لا يبدو تأثيرها كبيراً على النهر بسبب سرعة جريانه، لكنه يتركز داخل البحيرة بسبب انغلاقها على نفسها".

وتابع بالقول: إن "هناك شكوكا أخرى أيضا بوجود تشققات في قاع البحيرة بفعل ارتداد هزات أرضية في جنوب العراق ما أدى إلى انبعاث مواد بركانية محملة بالفسفور والكبريت العالي التركيز لمياهه".

فيما أكد المواطن فراس عبد المرعاوي الذي يعمل صائد سمك، أن "الصيادين ومنذ ظهور هذه المشكلة ينأون بأنفسهم من التوجه لبحيرة الحبانية لغرض الصيد فيها كما كانوا يفعلون في السابق"، مبينا أن "الصيادين باتوا يخشون البقاء في مياه البحيرة لأكثر من ساعة أو ساعتين، بعدما ظهرت آثار بقع وعلامات مرضية على بعضهم".

ولفت المرعاوي إلى "إصابة صيادين آخرين بأمراض في الجهاز البولي والتنفسي وأمراض جلدية"، مؤكدا أن "استخدام الصيادين تفجير الديناميت أو رمي الزهر والطعم في المياه ليس سببا في هذه المشكلة كونهم يستخدمونها بكميات قليلة لا تؤدي إلى كارثة في البحيرة".

وتعد بحيرة الحبانية، (٢٠ كلم جنوب غرب الفلوجة)، أكبر البحيرات في العراق وتتميز بتنوع الحياة البحرية فيها، إذ شكل موقعها الجغرافي المميز في منخفض الحبانية الطبيعي عاملا مميزاً لتعامد أشعة الشمس على أطرافها الأربعة بشكل تدريجي أثرى بذلك الحياة البحرية فيها.

وتختزن البحيرة أكثر من ٣,٣ مليار متر مكعب من المياه مع إمكانية تمويل نهر الفرات بنحو ٢,٧ مليار متر مكعب في موسم الأمطار وتتصل ببحيرة الرزازة في محافظة كربلاء.

فيما تقع بحيرة الثرثار، على مسافة ٢٠ كم شمال الرمادي، وتمتلك مخزوناً هائلاً من الثروة السمكية فضلاً عن الثروات الحيوانية، وتنتج البحيرة ما يقارب ٢٠٠٠ طن من الأسماك سنوياً.

في بابل .. رجل في عقده العاشر يعيش حياة الإنسان القديم

□ الحلة / إقبال محمد

في منطقة جرداء لا ماء فيها ولا شجر، بالقرب من طريق الحلة – بغداد، يعيش المواطن نايف عمران كاظم وحيدا في خيمة متهرئة عبارة عن أكياس (كواني) وقطع قماش مربوطة إلى جذع شجرة ميتة. لا يملك كاظم سوى جنسيته العراقية وسندا مصورا يثبت ملكيته للأرض التي يسكنها والتي بحسب ما قال لـ"المدى" أنه توارثها عن آبائه وأجداده، لذا فهو يعيش هذه الحياة البائسة لحراسة أرضه.كاظم من مواليد ١٩١٨، متكلم جيد، ورغم أنه في الرابعة والتسعين من عمره إلا أن ذاكرته ما زالت نشطة، فهو يحفظ العشائر والأنساب وتاريخ العراق والمحن والكوارث التي مرت عليه.

يقول كاظم: "أعيش في خيمتي هذه وحيدا، مع فقط حاجياتي العتيقة احتفظ بها في صندوق خشبي".ويضيف "كنت عريفا في الجيش العراقي في العهدين الملكي والجمهوري، قبل إحالتي على التقاعد، بعد ذلك عملت في بيع وشراء المواشي لتأمين قوت يومي، إذ أن الراتب التقاعدي لا يكفيني"، مشيرا إلى أنه تزوج من امرأة واحدة ولم أرزق منها بأطفال".

وعن ظروف معيشته في هذا المكان يبين "طلقت الحياة وقررت العيش في أرضي التي لا أبارحها، أما طعامي وشرابي فهو يصلني يوميا من الخيرين"، واصفا خيمته هذه التي يقطنها منذ سنوات بأنها "قصر من القصور الفارهة".

سعد أحمد سائق سيارة الأجرة الذي رافق "المدى" إلى حيث يسكن نايف عمران كاظم، تساءل "أهكذا يعيش مواطن خدم بلاده، وأين عنه الحكومة والبرلمان أو الكتل والأحزاب السياسية أو وزارتا حقوق الإنسان والعمل والشؤون الاجتماعية، أين دور المسنين ومنظمات المجتمع المدني، أو الحكومة المحلية والمؤسسات الدينية".أفراد إحدى دوريات شرطة المحاويل المرابطة بالقرب من خيمة كاظم أكدوا لـ"المدى" أنه يعيش في هذا المكان منذ فترة طويلة "وهو شخص مسالم ودمث الأخلاق، وهو يسكن هذه الأرض التي يقول أنه ورثها عن آبائه وأجداده لحمايتها".

نايف عمران كاظم حالة من حالات عدة تتشابه في واقعها المزري، ولا يعدم من وجود حالات أكثر مأساوية، لم تحظ حتى الآن بالرعاية والاهتمام.

مسؤولون في ذي قار يؤكدون استمرار سرقة الآثار العراقية

الناصرية / إبراهيم ناصر

أكد عدد من المسؤولين المحليين في محافظة ذي قار أن عمليات سرقة وتدمير الآثار العراقية وتهريبها إلى الخارج ما زالت مستمرة في المحافظة، عازين السبب إلى قلة الدعم المقدم من وزارتي السياحة والآثار والداخلية لحماية المواقع الأثارية.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحان لـ"المدى": إن عمليات تخريب وسرقة الآثار في المحافظة ما زالت مستمرة حتى الآن من قبل العصابات المنظمة والسراق.

وعزا السبب إلى أن "المحافظة تحتوى عدد كبير من المناطق الأثرية وهي بعيدة وموزعة في مناطق غير مأهولة، وإن حمايتها تحتاج إلى جهود وإمكانيات أكبر من المتوفر لدى المحافظة"، على حد قوله.

ودعا موحان وزارتي السياحة والآثار والداخلية بتحمل المسؤولية في حماية آثار العراق من خلال تخصيص أموال كافية ودرجات وظيفية لحراس يعملون على حماية تلك الآثار.

إلى ذلك كشف مدير مفتشية الآثار في ذي قار عامر عبد الرزاق أن "أغلب المناطق الأثرية في المحافظة تتعرض للسرقة والتخريب لأن نسبة المحمي من الآثار لا يتجاوز ٥٪ وهذا يعد أمرا خطيرا".

وبين لـ"المدى" أن هناك ١٠٠ حارس يحمي أكثر من ١٢٠٠ موقع أثري، عادا ذلك بأنه "أمر في غاية الخطورة إذ أن عصابات الجريمة المنظمة ما زالت تعمل في المحافظة وأن السرقات ما زالت مستمرة".

وزاد عبد الرزاق أن "هناك آثارا عراقية يتم تهريبها باستمرار، واليوم هناك معلومات وصلتنا تفيد بأن متحفين في كل من إسرائيل والصين أساس مقتنياتها هي آثار العراق وخاصة آثار ذي قار".

وتابع بالقول: إن حماية الآثار "تحتاج إلى جهد دولة وليس جهد محافظة صغيرة لذا نطالب رئاسات الجمهورية والوزراء ومجلس النواب بالتدخل لحماية آثار ذي قار من خطر التدمير بفعل عصابات الجريمة المنظمة والسراق".

من جانبها، أصدرت وزارة الداخلية بيان على موقعها الالكتروني اطلعت عليه "المدى"، جاء فيه أن "وزارة الداخلية تشدد على أهمية حماية الإرث الحضاري للعراق وآثاره المرتبطة بالحضارات القديمة لما لها من أهمية".

وتابع البيان أن "الوزارة عقدت عدة مؤتمرات إعلامية وبحضور عدد من المدراء العامين وضباط الوزارة وممثلي الهيئة العامة للآثار والتراث والدوائر ذات العلاقة، أكدت فيها على كيفية حماية المواقع والآثار والمتاحف، كما تم التأكيد على تفعيل الإجراءات القانونية لاسترداد القطع الأثرية المسروقة والمهربة إلى خارج العراق".

وذكر البيان "كما تم التنسيق مع مفتشيات الآثار في المحافظات حول تبادل المعلومات بصدد التجاوزات والسرقات وعمليات النبش التي تحصل على المواقع الأثرية وقد أسهمت وزارة الداخلية بحماية المواقع الأثرية والمواد النفيسة التي عثر عليها في مناطق البلاد، من خلال تشديد الإجراءات الأمنية، ورفد هذه المواقع بالقوات لمنع السراق ومن يحاول العبث بها أو سرقتها من خلال التنسيق المشترك مع الجهات ذات العلاقة".

يذكر أن محافظة ذي قار تعد أكبر المحافظات العراقية بعدد المواقع الأثرية فيها، إذ وبحسب إحصائيات شبه حكومية تحتوي المحافظة على ١٣٥٠ موقعا أثريا، وأن موقع (تل يوخا) الأثري يعد من أكثر المواقع الأثرية تعرضا للسرقة منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.

آثار عراقية